النـواب وشـرعية التصـرفات

■ عندما لا يقدر أحد المسؤولية الملقاة على عاتقه ولا يؤمن بأن المسؤولية أمانة تبرأت منها الجبال والسماوات والأرض، فإن القائم على هذه المسؤولية يتصرف وفق هواه، إذا كان يمتلك قرار نفسه، أو وفق هوى الذين يملكون قرار ذلك الشخص، وهنا تظهر العبثية في التصرف وتسود الهمجية في التعامل، ويصبح المكلف بأمانة المسؤولية، متمرداً على مصدر تكليفه ولم يعد يمثل ذلك المصدر الذي منحه الحق في حمل تمثيله، والدفاع عن مصالحه العليا، ويتحول الفرد غير الملتزم بمصدر التكليف خارج عن الشرعية، بل يمكن القول بأنه اسقط شرعيته بنفسه من خلال الالتزام للغير دون تغيير مصدر التكليف.

لقد اتفق فقهاء القانون الدستوري مع علماء السياسة ان الشعب مصدر السلطة وصاحب الحق فيها، وهو بذلك من يمنح الثقة الدستورية أو النيابية أو يسحبها أو يجبها، ويصبح المكلف من الشعب خصوصاً عنه في الحدود الدستورية المتفق عليها إذا تجاوزها سقطت شرعيته، على اعتبار أن المسؤولية تكليف لا تشريف، ولكن ما الذي يحدث على أرض الواقع؟ يبدو أن بعض المكلفين يعتبرون المسؤولية تشريفاً فقط، ولا يعودنها تكليفاً، وبذلك لا يحترمون مصدر التكليف، بل يتمادون في تصرفاتهم ويتجاوزون صلاحياتهم المتفق عليها دستورياً وقانونياً، ويخضعون لأهدافهم ونزواتهم، أو أهواء ونزوات الغير، دون الإدراك بأن ذلك الفعل يخرج صاحبه من نطاق الشرعية الى اللاشرعية ويجعل صاحب الفعل تحت طائلة المساءلة الدستورية والقانونية وينفي عنه التكليف تماماً.

إن النماذج على مثل هذه التصرفات غير الشرعية كثيرة في واقع الحياة الدستورية في اليمن، فبعض النواب للأسف لا يحترمون الإرادة التي منحتهم حق التمثيل للإرادة الشعبية ويسيئ استخدام هذا التكليف ويمثل بالإرادة الشعبية بدلاً من ان يمثلها ولا يحترم الإرادة الشعبية الا فترة الدعاية الانتخابية حيث يراه الناس قريباً منهم ويسمع لهمومهم وتطلعاتهم، وينصت بعناية الى كل ذلك، ويطأطئ الرأس تفاعلاً مع تلك المطالب الشعبية، ويطلق الوعود التي ما أنزل الله بها من سطان، والهدف الذي في رأسه هو تكتيك على القاعدة الشعبية من أجل انتزاع التكليف، وعندما يمنح الثقة يتمرد على مصدرها ولا يعد يقبل بما قاله الشارع، ولا يسعى لتنفيذ وعوده الوهمية ويسيطر عليه التفكير الذاتي، كيف يحمي مصالحه ومصالح من هم على شاكلته، والاكثر من ذلك عندماتعرض القضايا الوطنية والاستحقاقات الدستورية على المجلس النيابي لمناقشتها وإبداء الملاحظة حولها وتسجيل موقف وطني مشرف الى جانب الإرادة الشعبية التي كلفته بالدفاع عنها نجده ينسحب لصالح جماعة نفعية معينة ويتنكر للهيئة الناخبة..إن مثل هذه التصرفات غير المشروعة قد أحدثها بعض النواب إما لأسباب شخصية بحتة ناتجة عن عدم تحقيق مطالبه الشخصية من قبل السلطة، كان يطلب مسؤولية تنفيذية وهو نائب ولم تتحقق فيعلن التمرد على مصدر تكليفه ويمارس الحنق السياسي ويستخدم كل السبل والممارسات من أجل تحقيق أهدافه الشخصية التي لا صلة لها بالمصالح العليا للوطن، والبعض الأكثر يتنصل عن تكليف الشعب له بتمثيله في المجلس النيابي ويخضع لإرادة حزبية تسعى لتحقيق مصالح حزبية ضيقة ليس لها علاقة بالصالح العام.. وقد حدث ذلك كثيراً وعطلت الكثير من المصالح الوطنية العليا بسبب تمرد المكلف عن الشعب على مصدر التكليف، ولعل انسحاب كتلة اللقاء المشترك مؤخراً في جلسة مجلس النواب المخصصة لمناقشة التعديلات التي تم التوافق عليها مع احزاب المشترك في وقت سابق والخاصة بقانون الانتخابات واحدة من أعظم صور الخروج على مصدر التكليف بتمثيل الإرادة الشعبية في مجلس النواب، لأن مثل هذا التصرف يهدف الى تعطيل الاستحقاق الانتخابي القادم ووضع البلاد في فراغ دستوري وهو ما يتعارض مع الإرادة الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الانتخابات القادمة.

د/ علي مطهر العثربي

ولئن كنا قد تناولنا ذلك بشيء من القسوة على المكلفين فإن ذلك بمثابة دعوة لأولئك المكلفين بضرورة مراجعة تلك التصرفات وليعلم الجميع بأن صفة الممارسة الشرعية لا يمكن أن تكتسب الا بالانتخابات، فهل نأمل أن يعود الجميع الى رشدهم ويقدموا على المشاركة في العملية الانتخابية القادمة في موعدها المحدد في ٢٧ ابريل ٢٠١١م؟ نأمل ذلك بإذن الله.□

تخطيط المدن والأحياء

أحمد محمد راجح

■ لا نتحدث عن التخطيط بمفهومه الشامل لأننا مهملون في هذا الجانب إهمالاً شبه تام وإنما نتحدث هنا عن مهمة التخطيط الموكلة للأخوة في الإسكان من خلال المكاتب المنتشرة في مختلف المناطق والمحافظات.. لأن «عصدة» التخطيط لا تظهر إلا بعد مرور فترة من وقوعها فمثلاً حارة ٢٢ مايو الواقعة في الجهة الغربية من شارع تعز تم توقيع وحدتها الجوارية التخطيطية رقم «٣٩٢» في عام ١٩٩٣م ولم يتم انزال مخطط وحدة الجوار المذكور إلا عام ١٩٩٧م اذا لم تخني الذاكرة لأسباب لا يعرفها إلا الله والعاملون في الإسكان، هذا التأخير يؤدي الى نشوء مشاكل عدة لعل من أهمها عمليات البناء التي تتم في وسط الشوارع وفي الأماكن المخصصة للحدائق والمدارس وغيرها وهذه مسلمات لا يمكن تجاهلها أو نكرانها لوجودها على حين غفلة من الاسكان.. غير أن الاهمال في شق الشوارع ورصفها بعد فترة النقاشة التي يأخذها التخطيط رغم نزوله لأنه منذ انزال التخطيط وحتى هذه اللحظة مازالت الحارة المذكورة غير موجودة على خارطة الجمهورية اليمنية اللهم إلا عن وجود الخلاف بين كل من مسئولي أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء ولا أريد الخوض في ترسيم الحدود بين الأمانة والمحافظة بقدر ما يهمنا معرفة أين وصلت مناقصة شق الشوارع الداخلة في نطاقها الحارة منذ أكثر من ثلاثة أشهر ولم نر على الأرض أي عمل وساكنو الحارة من بسطاء الناس وليس لديهم أيادي تحرك الخدمات الأساسية للحارة من كهرباء ومياه وخلافهما لأن سكانها يعيشون على هامش الحياة وليسوا أصحاب نفوذ ووجاهات وما عاقلها سوى انسان بسيط يذهب الى عمله صباحاً ليعود الثالثة عصراً مثله مثل غيره من السكان وإلا لما ظلت الحارة ما يقارب العشرين عاماً وهي محسوبة على أمانة العاصمة ومعظم الخدمات غير متوافرة عدا ما اهتمت به الاستاذة سلمى المصعبي باصرارها على اقامة وانشاء المبنى المدرسي الذي ظلت الوعود الانتخابية تراوده لأربع دورات انتخابية في حين نجد أن حارات وأحياء من بعدها وفي مناطق أكثر بعداً قد تم انشاؤها ووصلتها كل الخدمات الأساسية.

فمثلاً تم استخراج أمر من وزير الشباب قبل ما يقارب «الثلاث سنوات» لانشاء ناد للشباب بيد أن ذلك الأمر قد ذهب ادراج الرياح مع أنه قد أقام الشباب أكثر من دورة كروية صيفية ومناسباتية إلا أن الأمر ضاع لعدم وجود من يقوم بالمتابعة ولذلك يجب علينا متابعة الأبناء لمنعهم من الانخراط في أي عمل من الاعمال التي تسيء الى الأمن بشكل عام والى الأمن الاجتماعي بشكل خاص لأن بالضرورة فإن الشباب عندما يكون فارغ العمل مشحون الطاقة فإنه سيذهب مذاهب شتى لاستفراغ طاقته.. خاصة اذا ما تلقفته أيادٍ مجرمة.

فهل يعي الجميع مسئوليته؟ أم نظل نطمر رؤوسنا في التراب مثل النعامة. □

علي عمر الصيعري

أين هي المصلحة العليا للوطن؟!

■ ما قاله الدكتور أحمد عبيد بن دغر -الأمين العام المساعد لمؤتمرنا الشعبي العام- في صحيفة «الميثاق» لعددها الأخير، حول المحاولات العجيبة التي يقوم بها بعض اقطاب «المشترك» لتفويت الفرصة على موعد الانتخابات البرلمانية القادمة، بهدف قرض الأمر الواقع وصولاً لتحقيق الشراكة في السلطة عن طريق التقاسم تجاوزاً لصناديق الاقتراع، ما قاله العزيز احمد لم يأت من فراغ، ولم يكن تحصيل حاصل، بل صدر عن قلق مسئول، وبُعد نظر، واستنارة بصيرة، ونتاج تتبع سياسي حصيف لمضمار الحوار بيننا وبين الفرقاء.

فجميعنا يعلم أن هذا المضمار أنشاه «المشترك» نفسه، وكيّفه بحسب رغباته ومطامعه اللامشروعة ليفضي به في نهاية المطاف، الى ما أفاقت -أي القيادة السياسية- على موعد الانتخابات ولما تستكمل آلياتها بعد، يأتي هؤلاء «الاقطاب» فيملون عليها شرطهم الخبيث القائل: «إما التقاسم، أو الفراغ الدستوري» الذي نعرف جميعنا عواقبه وتبعاته التي تقوّض الشرعية الدستورية، وكلا الخيارين يهدد بالفعل المصلحة العليا للوطن التي نحرص عليها، حرصنا على حدقات أعيننا..والمؤسف له أننا على الرغم من اتفاقنا مع ما قاله أحمد شوقي: «مخطئ من ظن يوماً أن للشعب دينا»، وعلى الرغم من تلقينا صنوفاً من «القرعات» المؤلمة على رؤوسنا، وإرخاء الحبل لهؤلاء «العتاولة» لنثبت لمنظمات «الديمقراطية الدولية» صدقية حكمتنا اليمنية وصوابية تجربتنا الديمقراطية، على الرغم من كل هذا وذاك نبررها بحكمة الحفاظ على المصلحة العليا للوطن، ولكن من جانبنا فقط، أما من جانب هؤلاء «الأشاوس» فلا مراعاة لمصلحة عليا للوطن ولا هم يحزنون، لأن ما يهمهم - في الأساس- هو تقاسم السلطة عن طريق القفز إليها..وبكفينا القول: إن الشواهد والمواقف المريبة لهؤلاء «الاقطاب» باتت واضحة للعيان، وتحديداً منذ انقلابهم الأبيض على الديمقراطية في مجلس النواب وما تمخض عنه من تأجيل للانتخابات لمدة سنتين، وصولاً الى مقاطعتهم لجلسة البرلمان في الأسبوع الماضي احتجاجاً - كما يدّعون- على إدراج ملف قانون الانتخابات، وما خفي أعظم.

أخيراً.. نتساءل هنا: أين هي المصلحة العليا للوطن في دوامة أحابيل ومناورات هؤلاء «الأشاوس» على النوابت الوطنية، وعلى التجربة الديمقراطية اللتين هما أعلى مصلحة للوطن؟!

قال الشاعر:

وكيف تنام العين مل، جفونها
على هفوات أيقظت كل نائم؟! □

«أبو المظفر الأبيوردي»

ali.s15@hotmail.com

فيصل الصوفي

«مظاليم» في مؤسسة التأمينات الاجتماعية

■ المسجلون في قوائم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ليسوا متساوين في الحقوق التي يجب أن يكونوا فيها متساوين.. فالعاملون في القطاع العام يحصلون على الحد الأدنى للأجور وهو عشرون ألف ريال في الشهر كحد أدنى، حتى لو كانت راتب أحدهم قبل الإحالة للمؤسسة عشرة آلاف ريال، ثم ان الراتب يزداد على الأقل كل أربع سنوات وتشملهم القرارات والتوجيهات الرئاسية التي تصدر من وقت إلى آخر لتحسين ظروفهم المعيشية.. ثم أن موظف القطاع العام تشمله كل صور الحماية الاجتماعية.. العجز.. الشيخوخة.. الوفاة.. إصابة العمل..

بينما العاملون في القطاع الخاص لا يشملهم التأمين أو الحماية الاجتماعية في حالة « إصابة العمل».. وهذه واحدة من صور التمييز في الحقوق.. ثم أن المتقاعد الذي كان يعمل لدى القطاع الخاص وصار في عهدة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحصل على حماية اجتماعية اقل.. فلا يشمله قانون «الحد الأدنى» وهو عشرون الف ريال في الشهر.. وراتبه لا يتحرك مع تحرك الأوضاع.. مثلاً، أحدهم قال لي أنه كان يعمل لدى أكبر البيوت التجارية وفي تلك الأثناء كانت البيت التجارية تؤمّن عليه تم تقاعد عام ١٩٩٩م وهو اليوم يقبض من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مبلغ وقدره «عشرة آلاف ريال فقط لا غير».

بالنسبة لي لا أعرف ما هو الفرق بين المؤسسة وبين صناديق التقاعد المدني والعسكري وغيرهما، ولا أعرف لماذا هذا يشمله التأمين في كل صوره القانونية، والثاني مستثنى من بعضها، ولماذا هذا تقاعد وراتبه عشرة آلاف وبعد فترة شمله «الحد الأدنى للأجور» وتشمله الزيادات الدورية في الرواتب.. والثاني لأنه «شغّال في بيوت وما دونها» مهضوم!

لكني أفهم أمراً واحداً.. وهو أن المتقاعدين وغيرهم من المؤمّن عليهم يجب أن يكونوا متساوين في الحقوق الأصلية.. أعني المساواة في «الحد الأدنى» والزيادات الدورية.. وأفهم أن لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مبرراتها بالنسبة لمظلمة العاملين في القطاع الخاص.. لكن على قيادة هذه المؤسسة أن تعمل من أجل مساواة «المعذبين» في الارض، وأن تمارس صلاحياتها وتسعى لدى القطاع الخاص من أجل الوصول به الى مستوى قانون المؤسسة..فلماذا القطاع الخاص لا يؤمّن على «إصابة العمل»..؟ ولماذا العامل في القطاع الخاص «يُندق» به بعد الخدمة الطويلة الى المؤسسة العامة للتأمينات دون ضمان حماية اجتماعية؟!□

ابـــن النيل

فلنتوحد بروح الثورة

■ لكل من ثورات الخلاص العربية المعاصرة ما تستمد منه حيثيات شرعيتها ومشروعيتها، حيث طبيعة الواقع الذي تفجرت لتصحيح أو صناعة ، انتصاراً لإرادة انسانها أينما كان.

ولثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام١٩٦٢م ما تنفرد به في هذا الاتجاه، وقد جاءت في توقيت بعينه.. لم يكن يتوقعه أي من المراقبين والمهتمين بشؤون منطقتنا العربية ككل، بقدر ما جاءت لتضخ في شرايين المد الثوري التحرري في حينه.. ما يكفي من الدماء الثورية الطازجة لضمان ديمومته متدفقاً وهادراً، في وقت تصور فيه البعض من قصار النظر في الداخل والخارج.. بأنه في طريقه إلى الانحسار او التلاشي، بفعل ما مُنيت به أمة العرب قبلها بأقل من عام واحد، حيث جريمة انفصال الاقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة عن إقليمها الجنوبي.

ولما كانت الشعوب الحية هي التي تستخلص من كل مناسبة حكمة التاريخ، من كل نصر ومن كل هزيمة ، وعلى أرضية إيماننا الذي لا يتزعزع بواحدية الثورة اليمنية بشقيها السبتمبري والأكتوبري، فلا أقل ونحن نعيش أعياد ثورتنا اليمنية هذه.. من أن نتوحد بروح ماتفجرت بغية تحقيقه من أنبل غاياتنا وأمانينا، وفي القلب منها ما تحقق لإنساننا اليمني صبيحة يوم الثاني والعشرين من مايو عام١٩٩٠، حيث الإشهار التاريخي لاكتمال الشخصية الوطنية لبلاده، باعتباره الفاتحة الأبجدية لبلوغ مانتطلع إليه في قادم أيامنا، متمثلاً في وحدة وطننا الأم من خليجه وحتى المحيط.

ولا أقل كذلك.. من أن نتحلى بفضيلة الاصطفاف الوطني الحق في مواجهة المتربصين بكل عود أخضر بين ربوع أرضنا الطيبة، مدركين في ذلك حقيقة أنه السبيل الوحيد للتقدم والازدهار، وحيث لا سبيل إلى هذا الذي نبتغيه بغير اعتمادنا مبدأ الحوار الديمقراطي الخلاق، متجاوزين ما بين بعضنا البعض من خلافات أو اختلافات سياسية عارضة، حيث لا صوت يعلو على صوت المصلحة الوطنية العليا، وكل عام ويمن الثورة والوحدة بألف خير.. وإلى حديث آخر.□

عبدان دهيس

العلاقات اليمنية - السعودية

■ في ٢٣ سبتمبر، احتفلت المملكة العربية السعودية الشقيقة باليوم الوطني، الـ(٨٠) لتأسيسها، على يد الملك المؤسس المرحوم عبدالعزيز آل سعود -طيب الله ثراه- الذي حرص على توحيد المملكة، وتجنيب أبنائها الصراعات والاقتتال، الذي عانوه كثيراً، في انعدام الأمن والاستقرار، وبدل الخوف بالأمان، وحياة التخلف والجهل، بحياة الازدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي، والعلم والمعرفة والتآلف والمحبة، والركون الى عقيدة الدين السمحاء الصحيحة، وعلى طريقه سار ويسير اليوم أبناؤه في النهوض المتواصل والمستمر بالمملكة وشعبها، وفي كافة المجالات، وبفضل السياسة الحكيمة والمعتدلة والعقلانية التي تنتهجها المملكة غدت لها مكانة متميزة ومرموقة اقليمياً وعربياً ودولياً، وتحظى بالاحترام والتقدير، ولها لها من تأثير في تعزيز العلاقات مع الاشقاء والاصدقاء المبنية على أساس المصالح المشتركة وتبادل المنافع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

من يزور المملكة اليوم ستذهله بحق تلك الطفرة الهائلة التي لا تقاس في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياحي والخدماتي والعمراني وفي التعليم العام والتقني والجامعي، والصحة والاتصالات والمواصلات والطرقات وخدمات الكهرباء والمياه وغيرها من القطاعات المرتبطة بحياة المواطن، وهي توجهات شاملة أرسى مداميكها وجذورها الملك المؤسس وواصل ويواصل الأبناء حمل الرسالة بهمة ومثابرة واجتهاد تحت قيادة الملك عبدالله وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الامير سلطان.

في هذه المناسبة نشير الى مستوى العلاقات اليمنية السعودية وما وصلت اليه من الرفعة والعمق والنمو المضطرد، وعلى مختلف الصعد والمجالات، وهو انعكاس لحرص قيادتي البلدين الرئيس علي عبدالله صالح والملك عبدالله بن عبدالعزيز اللذين يبذلان كل جهد في أن تظل العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين على نحو كبير من التطور والثقة المتبادلة، وهو ما يجري تحقيقه على الواقع بالأفعال وليس بالأقوال..!□

اقبال علي عبدالله

كتلة أكاذيب وإفتراءات!!

■ ليس جديداً ولا مستغرباً ممارسة أحزاب ما تسمى «اللقاء المشترك» المعارضة، أساليب الكذب والأباطيل والافتراءات على شعبنا الذي كبر على مثل هذه الأساليب الرخيصة والتي لا تهدف إلا الى مزيد من تأزيم الاوضاع السياسية في البلاد وإدخالها في نفق مظلم ينعكس على كافة المستويات الاقتصادية والتنموية والامنية.

فانسحاب كتلة المشترك من جلسة البرلمان يوم الاثنين السابع والعشرين من سبتمبر المنصرم عندما قررت هيئة رئاسة البرلمان إدراج قانون الانتخابات الجديد جدول أعمال المجلس للفترة المتبقية من صلاحيته المنتهية في السابع والعشرين من شهر أبريل العام القادم موعد اجراء الانتخابات البرلمانية الرابعة التي جرى تأجيلها لمدة عامين من ابريل ٢٠٠٩ حتى ابريل ٢٠١١م.. أقول إن هذا الانسحاب يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك ما قلنا في مقالنا العدد قبل الماضي من صحيفة «الميثاق» بأن أحزاب المشترك تحاول بكل الاساليب والطرق الملتوية الزائفة الهروب من الاستحقاق الدستوري الانتخابات البرلمانية القادمة والتي هي حق للشعب وليس للحزب الحاكم - المؤتمر الشعبي العام - وأحزاب «المشترك» التي تحاول إبهام الشعب بانها معارضة.. قلنا ذلك واعتبرت بعض الأوساط السياسية اننا «نتجنى على المشترك» في الوقت الذي أشرنا في مقالنا الى جملة من الحقائق والبراهين التي تؤكد محاولة هروب المشترك من الانتخابات القادمة باعتقادي ان عدم إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في السابع والعشرين من ابريل ٢٠١١م سيدخل البلاد في فراغ دستوري مما يعني مزيداً من تأزيم الأوضاع وهو أمر تهدف اليه احزاب المشترك ..

وما يحدث الآن من أعمال ارهابية وتخريبية في بعض مديريات بعض المحافظات الجنوبية هي مشاهد أكدت الحقائق والدلائل وقوف بعض احزاب المشترك خلفها مما يعني اشغال سلطات الدولة ومؤسساتها التنفيذية والسلطات المحلية في هذه المشاهد عن القيام بواجباتها وفي المقدمة تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية المتضمن جملةواسعة من الاصلاحات القضائية والسياسية والاقتصادية وبما يؤمن إخراج البلاد من أزماتها والعمل على تحسين مستوى حياة الشعب الذي قال نعم لهذا البرنامج وأعطى بموجبه صوته لمرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية أواخر عام ٢٠٠٦م فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

من هنا ومن واقع الاوضاع المعقدة والصعبة التي تعيشها البلاد بفعل افتعال المشترك للأزمات فإننا نؤكد ان إجراء الانتخابات بمشاركة المشترك أو مقاطعته أمر لن يعيق ممارسة أبناء الشعب حقهم الدستوري باختيار ممثليهم الى البرلمان، فالمشترك ليس وحده ممن يستطيع سلب إرادة المواطنين على العكس لقد قال المواطنون كلمتهم في الانتخابات السابقة «الرئاسية والبرلمانية والمحلية» الكلمة نعم للمؤتمر الشعبي العام.□

عـن الحوار..!

أحمد غيلان

■ حين يصبح الحوار مطيّة للوصول الى غايات ونوازع ومطامع غير مشروعة وغير مبررة وغير ذات جدوى إلاّ لحفنة من الفاشلين والمزايدين والمتسلقين.

□ وحين يغدو الحوار شمّاعة يعلق عليها المنحرفون اخطاءهم وانحرافاتهم وممارساتهم اللاسوية.

□ وحين يصبح الحوار سلّة يلقي إليها بكل مفردات الأرق والعبث الطبيعية والمختلقة، ويجتر إليها تجارالأزمات عقدهم وأضغان أزمنتهم وعوالق نفوسهم التي خلفتها نكساتهم.

□ وحين يُصر المتحاورون أو بعضهم على إحلال أجندة الحوار ونتائج الحوار وأمزجة المتحاورين محل الشريعة والتشريعات والشرعية.

□ وحين يصر المنهزمون والمعقدون والمتسلقون على شرعنة ما ليس مشروعاً ولا مقبولاً ولا مبرراً عبر مدخلات ومخرجات الحوار.

□ وحين يحاول البعض أن يجعل من مطبخ الحوار ومخرجاته شريعة بديلة للشريعة وتشريعاً بديلاً لكل تشريع، وناموساً يتجاوز كل النواميس.

□ أكفر بالحوار.. لأن ثمة من يريد أن يجعل من الحوار سقيفة تعلو على سقف الوطن ومصالحه وثوابته وقيمه ومصالحه.

□ أكفر بالحوار لأنني أرى من افتعلوا أزمات الوطن، ومن زرعوا الألغام في مسيرة الوطن، ومن أشعلوا الحرائق في طول وعرض الوطن يتهافتون الى الحوار ليبرروا فعائلهم ويشرعنوا ممارساتهم.. ويزينوا للناس قبح ما اقترفوا..

□ أكفر بالحوار.. لأنه لا يبدو حتى الآن أكثر من طاولة زيف نصبت لعقد الصفقات السياسية التي لا علاقة لمصالح الوطن والشعب بها.

□ أكفر بالحوار.. لأن الصورة الظاهرة مأدبة تآمر يتداعى إليها كهنة الفتن.. ومرجعيات الفوضى.. وتجار الحروب.. وأباطرة الفساد.. ومشعلو الحرائق.. ومهندسو العبث.. وحملة مباخر العنف والتطرف.

□ أكفر بالحوار.. لأنه مولد استغفال يراد به تعميم شريعة الاستغفال والابتزاز والخداع والمكر.

□ أكفر بالحوار.. لأني مؤمن بالوطن ونظامه الجمهوري ومكاسب ثورته وثوابته النبيلة ودستوره النافذ وتشريعاته السارية ومؤسساته الدستورية ونهجه الديمقراطي وقيمه الحضارية، وهي مفردات لا محل لها بين تفاصيل ورؤى المتداعين الى التحاور على نوازعهم ومطامعهم ورغباتهم وأمانيهم السوداء.

□ أكفر بالحوار.. لأني مؤمن بإرادة الجماهير اليمنية القادرة على وضع حد لعبث العابثين وتطاول المتطاولين وتآمر المتآمرين وفساد الفاسدين والمفسدين.

□ أكفر بالحوار.. لأني أكفر بالفوضى والعنف والزيف والوصاية والتسلط والتسلق والمكر والمداهنة.

□ أكفر بالحوار.. لأني أمقت المتنطعين والمغرورين والفاسدين والمتطرفين والخونة والمرتزقة والمتسقوين على الوطنوالشعب بشياطين الجن والإنس.

□ أكفر بالحوار.. لأني أكفر بكل إرادة تتضاد مع ارادة شعب له وحده حق صياغة خيارات حاضره ومستقبله، وحق اختيار من يحكمه ومن يمثله ومن يدير شئونه ويعبر عن آماله ومن يحمي مكاسبه.

□ أكفر بالحوار.. لأني أكفر بالنخاسة والنخاسين.. وأكفر بالانتهازية والانتهازيين.. وأكفر بالمتاجرين بأحلام الشعوب وتطلعات البسطاء ومصالح المستضعفين.□